

"المركزية واللامركزية" ليس هناك أسلوب إداري واحد يلزم اتباعه لتنظيم وتسيير الشؤون المجتمعية داخل الدولة، فكل دولة تأخذ بالأسلوب الإداري الذي يناسب ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية باعتبار النظام الإداري المطبق ليس غاية في حد ذات بل هو وسيلة تستهدف تحقيق الحاجات العامة. ويمكن أن تتحكم في اختيار الدولة لأسلوب إداري معين عوامل عدة، منها نظامها ويمكن حصر النظم الإدارية التي عرفت مختلف الدول إلى نظامين أساسيين، نظام الوحدة الإدارية ويطلق عليها ، الجانب النظري للتنظيم الإداري على فكرتين أساسيتين: الأولى قانونية وهي الشخصية والثانية فنية وتتجلى في أسلوبين المركزي واللامركزي. وسنتناول في هذا المحور النظامين معا، المركزي واللامركزي. 1- تحديد المفهوم: "تعني المركزية في مفهومها العام ، وفروعها في العاصمة وأقاليم بشكل يسمح بتوحيد النمط الإداري وتجانسه بالنسبة لكل أقاليم " ثم إن العاملين التابعين لإدارة يخضعون لسلطة الوزير الأول الرئاسية ، ويمارس الوزير سلطته الرئاسية على كل الموظفين في وزارته، وهم ويعتبرون من المرؤوسين، وكل موظف يوجد في مركز إداري 2- خصوصية السلطة الرئاسية: سواء تعلقت من حيث وتتجلى اختصاصات الرئيس التي تتناول شخص المرؤوس في حق التعيين وإنهاء خدمته 3- صور المركزية الإدارية: يتفق أغلب الفقه أن المركزية الإدارية تتخذ في تطبيقها إحدى صورتين: التركيز الإداري الفقرة الأولى: التركيز الإداري: لكن هذه الصورة من التسيير الإداري لم تعد موجودة أمام تعدد صالحيات ومهام الوزير، بحيث لم يعد بإمكانه القيام بكل مايتعلق بالوظيفة الإدارية، المختص. تقوم هذه الصورة على أساس تحويل بعض موظفي الوزارة في العاصمة أو الأقاليم حق البث نهائيا في بعض الأمور دون الرجوع إلى الوزير المختص، وتظهر صورة الالتركيز الإداري في التفويض الإداري الذي تتزايد أهميته في الوقت الراهن. يقصد بهذا النوع من التفويض أن يعهد صاحب الاختصاص بممارسة جانب من اختصاصه ومن شروط التفويض كي يكون صحيحا يلزم وجود شروط موضوعية وأخرى شكلية، فالشروط الموضوعية تتجلى في شرطين أساسيين، وهما وجوب وجود نص قانوني يخول الحق في التفويض وصدور قرار التفويض. شكل قرار ويقصد به الصورة الخارجية التي تحتم القوانين والمراسيم أن يوضع فيها قرار التفويض ثم نشر قرار التفويض، وهي عملية مادية ملحقة بالإصدار تقتضي وضع القرار في ب – أنواع التفويض: ينقسم التفويض إلى نوعين، من المفوض إلى المفوض إليه، الذي يصبح من حقه ممارسة الاختصاص باسمه ولحسابه، ومن ثم فإن القرارات التي تصدر عنه بخصوص الأمور التي تم التفويض له بشأنها، تنسب إليه. وهو يعني اقتصار التفويض على مجرد العمل المادي المتمثل في وضع التوقيع على وثيقة وينسب القرار الموقع من طرف المفوض إليه ، 4- تقدير المركزية الإدارية: من مزاياها. أ- مزايا المركزية الإدارية يمكن إجمال مزايا المركزية فيما يلي: - تؤدي إلى تحقيق نوع من المساواة بين الأفراد في جميع الأقاليم،